في مؤتمر صحفي بعد اختتام أعمال المؤتمر بنجاح :

نائب رئيس الوزراء : نجاح مؤتمر الفرص الاستثمارية في اليمن فاق كل التوقعات

أمين عام مجلس التعاون : نحن الأن أمام عملية ترقى إلى لمستوى الإنجاز التاريخي بنجاح المؤتمر

□ صنعاء / سبأ :

قال نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي ان " نجاح مؤتمر الفرص الاستثمارية في اليمن فاق كل التوقعات " ، مؤكدا عزم الحكومة عقده بشكل منتظم سنويا .

وقال الأرحبي " وسيلاحظ الجميع في المؤتمر القادم مدى جدية الحكومة في تنفيذ وعودها " . وأضاف في مؤتمر صحفي عقد أمس في ختام مؤتمر الفرص الاستثمارية " نحن واثقون من قدراتنا على الوفاء بالوعود التي وعدناها بخصوص تقديم التسهيلات والإصلاحات التي تحدثنا عنها " . وكشف الارحبي أن لدى الحكومة حاليا مشروعا لتصنيف الأراضي لخدمة قضايا الاستثمار عبر تحديد أراضي مخصصه للاستثمار وتصنيفها بحيث يكون المستثمر على علم بالأراضي المتاحة سواء للبيع اوا لإيجار او للانتفاع ، او تلك التي سيتم منحها مجانا اذا ما كان حجم الاستثمار يصل الى عشرة ملايين دولار.

وأكد أن مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار كان تظاهرة كبرى ظهرت بجلاء في " مدى الاهتمام بالاستثمار في اليمن من قبل الأخوة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واهتمام المستثمر اليمني بعملية الاستثمار "

وقال الأرحبي " ان الاستخلاص الأكبر الذي نخرج به من هذا المؤتمر هو ان هناك إقبالاً على عملية الاستثمار في اليمن فهناك حوالي ٤٥٠ الى ٥٠٠ شخص جاؤوا من دول مجلس التعاون الخليجي مهتمين بالاستثمار في اليمن و يعكسون ايضا تشجيع حكوماتهم لهم للاستثمار في اليمن ، وهذه رسالة هامة جدا لنا توضح بان اخواننا في دول مجلس التعاون مهتمون بالشأن اليمني وادماج اليمن في اقتصاديات دولهم، وهو قرار استراتيجي اتخذ .

واضاف " هناك تحديات ما بعد المؤتمر فلابد من جهد لاستكمال التفاهم حول فرص الاستثمار التي حدث التواصل بشأنها بين مستثمرين و جهات حكومية من جهة وبين مستثمرين من دول المجلس ومستثمرين يمنيين من جهة أخرى " .

وقال " إن عملية الترويج عملية دائمة ، والمؤتمر كان تتويجا لجهود سابقة لكنه يدشن أيضا مرحلة جديدة من الترويج لعملية الاستثمار بشكل عام " ، مؤكدا أن الحكومة ستواصل عملية الإصلاحات لمناخ الاستثمار التي تم الحديث عنها في المؤتمر بشكل جدي " لتذليل كل الصعوبات من اجل تهيئة بيئة استثمارية مواتية، خاصة فيما يتعلق بنظام النافذة الواحدة " .

من جانبه اعتبر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي عبد الرحمن بن حمد العطية مؤتمر الفرص بانه ناجح بكل المقاييس.

وقال " لم نكن نتوقع ان يكون الحضور بهذا المستوى، ونحن الان امام عملية ترقي لمستوى الانجاز التاريخي " .

وأضاف العطية " المستثمرون استمعوا إلي المسؤولين فيما يتعلق بالملاحظات التي ابدوها في الجوانب التشريعية والادارية والقضائية، وما يهمنا جميعا مستثمرين وحكومات في مجلس التعاون وفي اليمن اننا قد خرجنا من ا لأطر التقليدية الي الأطر الأحدث " .

ونوه إلى أن مؤتمر استكشاف الفرص " أطلع المستثمرين من منطقة دول مجلس التعاون بشكل مباشر على فرص الاستثمار في اليمن ومكنهم من الاحتكاك مع المسؤولين والمستثمرين اليمنيين " .

وأكد امين عام مجلس التعاون الخليجي ان " هناك شراكة قد بدأت تتولد بين المستثمرين من دول المجلس ومن اليمن علي ضوء ماتحقق في اطار التوجيهات السامية لقادة دول مجلس التعاون واخيهم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بدء من المسار الاول بانضمام اليمن الي منظمات دول مجلس التعاون ومرروا بتفعيل مجالات التعاون الاقتصادي ومجالات التعاون الاخرى " .

وقال " ينبغي علينا ان نستفيد من هذه التجربة الأولى والتي اصبحت في واقع الامر نموذجا للعلاقات بين الاشقاء والتي لولا التوجيهات السامية لما تم الارتقاء بها لمستوى الانجاز التاريخي لتصويب الماضي وللارتقاء بالمستقبل "

وأضاف " الحقيقة أن اليمن بزعامتها في شخص فخامة الرئيس لها مبادرات ومواقف عملية شجاعة ومن واقع لقاءاتي مع المستثمرين في الجانب الخليجي وجدت انهم جدا متفائلون فيما يتعلق بمستقبل استثماراتهم القادمة في ظل ما اعلن عنه فخامة الرئيس بأن الهيئة العامة للاستثمار ستكون النافذه الواحدة لتسهيل عملية الاستثمار وتقديم المزايا التي كانت موضع تساؤلات قبل انعقاد المؤتمروأكد أن النجاح الذي حققه المؤتمر يتطلب التواصل والاستمرارية " وستكون هناك متابعة لنتائجه لعكسها على الواقع بالتنسيق بين الأمانة العامة لمجلس التعاون مع الهيئات والوزارات المختصة وهيئة الاستثمار والقطاع الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس التعاون لوضع تقرير يتضمن تقييما للنتائج التي سوف يبنى عليها ما سوف يتم متابعته من قبل الاجهزة الرسمية على الاقل في الجانب الخليجي والجانب اليمني " .

وبخصوص عملية تأهيل اليمن للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون قال العطية " نحن لدينا رؤية واضحه ومشتركة، وهذه الرؤية بكل تأكيد هي بمثابة خارطة طريق ستقود بلا شك الى الاندماج الاقتصادي وخطونا الان خطوات عديدة بدا من اللقاءات الوزارية المشتركة مرورا بمؤتمر لندن للمانحين، والان نحن نجتمع في اطار البعد الشعبي الذي ينطلق من اللقاءات التي تجري بين رجال الاعمال والمستثمرين والمهتمين بالاقتصاد اليمني من دول مجلس التعاون وأشقائهم في اليمن، لذلك هناك خارطة طريق ستقود الى الاندماج لانه في حقيقة الأمر الجغرافيا والتقارب وكل المعطيات الحقيقة تدلل على ان هذه الحقيقة لا يمكن الابتعاد عنها " .

وزير الصناعة والتجارة رئيس مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية الدكتور يحيى بن يحي المتوكل من جهته أكد أن هناك اهتماما كاملا بالفرص التي تم عرضها سواء كانت سياحية او صناعية او سمكية او جذبا سياحيا .

وقال " هناك فرص استثمارية طرحت بشكل ثنائي بين المستثمرين لم تكن ضمن الـ١٠٠ فرصة المعروضة في المؤتمر " .

وأشاد المتوكل بالتفاعل الكبير الذي أبداه المستثمرون خلال فعاليات المؤتمر، مؤكدا أن المهم هنا هو متابعة ما تمخض عنه المؤتمر من اتفاقيات ونتائج .

رئيس الهيئة العامة للإستثمار صلاح العطار أشار إلى أن قانون الاستثمار اليمني يعتبر من أفضل القوانين واكثر ها تحفيزا وتشجيعا للاستثمار في المنطقة.

وقال " لكن ذلك لايمنع من إعادة النظر في بعض مواد القانون على ضوء الملاحظات التي ذكرت " .

وأكد ان الهيئة ستدعو خلال الأسبوع القادم الى اجتماع مجلس ادارتها برئاسة رئيس مجلس الوزراء لطرح الافكار المتعلقة بتطبيق نظام النافذة الواحدة . ونوه بأن احدى الخطوات العملية في هذا الاتجاه هو تفعيل المكاتب الحكومية لدى الهيئة العامة للاستثمار ومعالجة الاختلالات مع الجهات الحكومية الأخرى.

مجلس الشورى يواصل مناقشة مشروع التعديلات المقترحة على قانون السلطة المحلية

□ صنعاء /سبأ:

واصل مجلس الشورى أمس عقد جلسات اجتماعه السادس من دورة الانعقاد الأولى للعام ٢٠٠٧م برئاسة الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس المجلس والمكرسة لمناقشة مشروع التعديلات المقترحة على قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م والمحال إليه من فخامة رئيس الجمهورية.

وفي بداية الجلسة تحدث أمام أعضاء المجلس الأخ عبدالقادر علي هلال وزير الإدارة .. مشيرا إلى الدور الكبير الذي يضطلع به مجلس الشورى في ترسيخ وتعميق البناء والنهج الديمقراطي في بلادنا .منوها إلى أهمية قانون السلطة المحلية والذي يعد في المرتبة الثانية بعد الدستور نظرا لما يترتب عليه من اللامركزية الإدارية وتوسيع المشاركة في بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون.

وأكد وزير الإدارة المحلية على ضرورة الوقوف وقفة صادقة تجاه هذا الموضوع والتعامل معه بكل جدية.. كما أكد ان الوزارة تسعى جاهدة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فيما يتعلق بالسلطة المحلية.. مطالبا بضرورة ان تتضمن التعديلات في قانون السلطة المحلية إستراتيجية زمنية تستوعب المهام الدستورية وتتوافق مع الطموحات المنشودة والتي نسعى لتحقيقها، كما يجب ان تتضمن تلك الإستراتيجية ترسيخ المفاهيم لدى قيادات المجالس المحلية في جميع أنحاء الجمهورية.

واشار إلى ان الوزارة وإيمانا منها بأهمية المشاركة في صنع القرار قد قامت بتوزيع قانون السلطة المحلية على كافة المجال المحلية في المحافظات والمديريات .

وأعرب وزير الإدارة المحلية استعداد الوزارة على الأخذ بكل الآراء والأفكار التي سيخلص إليها مجلس الشورى للخروج برؤية واضحة المعالم حول تعديلات قانون السلطة المحلية.

بعد ذلك قدم عدد من أعضاء المجلس جملة من المقترحات والتوصيات أكدت في مجملها على ضرورة تعزيز تجربة السلطة المحلية وتضافر كافة الجهود لإنجاحها باعتبارها ثمرة من ثمار الوحدة المباركة وترسيخا للنهج الديمقراطي الذي انتهجته بلادنا.

وأشار أعضاء المجلس إلى إعطاء مزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية لكي تتمكن من أداء مهامها على أكمل وجه وبما يكفل تسهيل وتبسيط المعاملات للمواطنين، مؤكدين على ان تضطلع وزارة الإدارة المحلية بمهامها.

حضر جلسة أمس الأخوة الدكتور عدنان عمر الجفري وزير شؤون مجلسي النواب والشورى والدكتور يحيى الشعيبي وزير الدولة أمين العاصمة وعبدالواحد الربيعي محافظ محافظة صنعاء واحمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن ومنصور عبدالجليل محافظ محافظة ذمار وعبدالسلام الضلعي وكيل وزارة الإدارة المحلية وعمر سالم العكبري وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع التنمية وعدد من المختصين في الوزارة.

هذا وقد أقر المجلس استكمال مناقشته لهذا الموضوع بعد غد الاربعاء بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض في بداية الاجتماع محضر جلسته السابقة وأقره.

مستثمرون سعوديون : اليمن يتطور بشكل كبير وحافز للمستثمرين

□ صنعاء / سبأ:

أكد مدير مؤسسة التمويل الدولية في السعودية مسؤول الاستثمار بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخ وليد بن عبدالرحمن المرشد عزم المؤسسة على مزيد من الاستثمارات في قطاع البنوك والاسمنت وسيتم الإعلان عنها خلال الأشهر القادمة.

وقال المرشد " إن البيئة الاستثمارية في اليمن تتطور بشكل كبير وهذا مشجع للمستثمرين .

وقال المرشد " إن مشاركة مؤسسة التمويل الدولية في المؤتمر تأتي دعما لمشروعات القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وبخاصة الاستثمارات الخليجية، منوها الى أن الاستثمارات الخليجية تشكل أكثر من ٧٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات الخارجية في اليمن وأكثر من ٨٥ في المائة من الاستثمارات السعودية.

وأشار " الى أن مؤسسة التمويل الدولية في اليمن استثمرت خلال الفترة الماضية أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، في قطاعات الصناعة والنفط والصحة والزراعة .

من جهته قال رئيس شركة رمال للتطوير العقاري والسياحي محمد عمر بغلف إن الحرص الدولي للاستثمار في اليمن زاد أكثر مما سبق خاصة في وجود الاستقرار من النواحي الأمنية والاقتصادية وهذا أمر مشجع لنا كمستثمرين خليجيين أو غير خليجيين.

وأضاف " إن إعلان رئيس الجمهورية في المؤتمر عن وجود هيئة مستقلة وواحدة للمستثمرين سواء الخليجيين او غيرهم سيسهل كثير في جذب الاستثمارات لليمن، كما أن وجود الهيئة العامة للاستثمار وهيئة الأراضي في مكان واحد يدل بشكل واضح على جدية اليمن أكثر مما سبق، لأن المستثمر لا يريد العناء والدوران في عدة جهات " .

وأوضح بغلف " إن مشاركة الشركة في المؤتمر يأتي رغبة وحماسة منها لان تستثمر في اليمن وذلك لوجود عدة مقومات أهمها وجود مساحة بحر على مسافة كبيرة ، وطبيعة متنوعة في اليمن ، بالإضافة الى العدد السكاني الكبير الذي يفوق ٢٢ مليون نسمة ، وكل هذا مشجع للاستثمار.

إقرار نظام التأمين على أبناء الجالية اليمنية في قطر

□ الدوحة / سبأ :

أقرت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نظام التامين على المغتربين اليمنيين العاملين في الخارج.

وقال فيصل محمد شانع مدير إدارة التامين على العاملين في الخارج بالمؤسسة، إن المؤسسة أوفدت من اجل تنفيذ هذا القرار ثلاثة وفود الى كل من السعودية والإمارات وقطر .. موضحا إن الوفد الذي توجه الى الدوحة سيجري تنسيقات وترتيبات مع السفارة اليمنية ومجلس الجالية بشان تطبيق نظام التامين على المغتربين اليمنيين في قطر.

وأكد شانع إمكان كل شخص اختيار الشريحة التي تناسب دخله الشهري حيث تبدأ الشريحة الأولى من ٢٠ ألف ريال يمني وتنتهي بمبلغ ١٧٥ ألف ريال يمني شهريا ويخصم ١٥ بالمائة فقط من هذه المبالغ، وبإمكان المشترك أن يدفعها شهريا أو كل ٣ أشهر أو نصف سنوي أو سنويا وتورد الى حساب العاملين في الخارج عبر البنك المركزي اليمني.

وأشار إلى تمكين الشخص الذي عمل في وزارة حكومية قبل مجيئه الى قطر شراء تلك المستحقات مشفوعا طلبه بالمستندات، لمخاطبة الجهة التي كان يعمل بها المغترب قبل سفره وضمه له في سنوات الاشتراك.

وحول كيفية إجراءات عملية التأمين أشار مدير إدارة التأمين الى قيام الراغب في الاشتراك بتقديم طلب وفقا للنموذج رقم ٢٢ تأمينات وتحديد الشريحة التي يرغب الاشتراك فيها وبموجبها سوف يقوم بسداد القسط الشهري على أساس ١٥ بالمائة من قيمة الشريحة المختارة .

واكدا انه بموجب الإشعار الذي يصل المؤسسة من البنك سوف يمنح المؤمن عليه بطاقة تأمينية موضحا فيها الرقم التأميني له مع العلم أن لدى المؤسسة حساب في البنك المركزي اليمني يسمى حساب العاملين في الخارج وسوف يتم دفع الاشتراكات عبر بنك وسيط غالب الظن هو بنك قطر الوطني لان له فرعا معتمدا في اليمن .

وعن المجالات التي يتم استثمار أموال المؤمن عليهم أفاد فيصل محمد شانع مدير إدارة التامين على العاملين في الخارج بالمؤسسة أن هناك استثمارات في المحافظ التي لا توجد فيها مخاطر مثل الاستثمار في شركة تليين والمستشفى السعودي الألماني وفي الاستثمارات العقارية مثل الشركة اليمنية الليبية القابضة .

دعت الجهات التنفيذية المعنية تقديم المعلومات والبيانات المطلوبة

اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الحساب الختامي لمرافق الدولة تواصل اجتماعاتها

□ صنعاء / سبأ :

رأس الدكتور عبدالوهاب محمود عبدالحميد نائب رئيس مجلس النواب أمس اجتماع اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٥م .

حيث وقف الاجتماع امام النتائج الأولية للجان الفرعية التخصصية المستخلصة من دراستها وتحليلها للحسابات الختامية لمختلف موازنات السلطة المركزية والسلطة المحلية والوحدات الاقتصادية والمستقلة والصناديق الخاصة في ضوء تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والبيانات والمعلومات الإيضاحية المقدمة من بعض الجهات في الأجهزة التنفيذية ومدى تطبيق توصيات مجلس النواب بشأن موازنات العام المالي ٢٠٠٥م . وفي هذا السياق أكد الاجتماع على أهمية مواصلة تلك اللجان الفرعية لجلسات أعمالها وحث الجهات التنفيذية المعنية على أهمية تقديم المعلومات والبيانات المطلوبة منها حتى تتمكن تلك اللجان من اداء مهامها بالشكل المطلوب .

وأكد الدكتور عبدالوهاب محمود أهمية إعطاء مزيد من الاهتمام ورفع درجة فاعلية أداء اللجان الفرعية لانجاز المهام الموكله لها وبشكل نوعي لكي تتمكن من إعداد وتقديم تقارير مكتملة وواضحة بشأن الحسابات الختامية للموازنة للعام المالي ٢٠٠٥م وبما يعزز من الدور الرقابي لمجلس النواب في هذا المجال .

الحكومة والقطاع الخاص يتفقان على آلية لتنفيذ قانون ضريبة المبيعات

□ صنعاء / متابعات :

توصلت الحكومة والقطاع الخاص في اليمن إلى اتفاق بشأن ضريبة المبيعات وآلية تنفيذ القانون الخاص بها ، وقال أحمد غالب رئيس مصلحة الضرائب لموقع صحيفة "٢٦سبتمبر نت" الالكتروني أنه تم الاتفاق بين الجانبين على الية تنفيذ قانون ضريبة المبيعات حيث تم مراعاة المخاوف والتحفظات التي أبداها القطاع الخاص حيث سيتم تطبيق القانون بمرونة خلال الفترة المقبلة حتى نهاية العام ٢٠٠٨م ليعطى القطاع الخاص هذه الفترة للتعامل مع القانون بالمرونة الكافية من قبل مصلحة الضرائب وبنفس الوقت المحافظة على حقوق الدولة.

وأشار رئيس مصلحة الضرائب أنه سيتم إنزال إعلان مشترك خلال اليومين المقبلين من قبل مصلحة الضرائب والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية لتوضيح الآلية المتفق عليها ودعوة التجار لدفع ما عليهم من ضرائب ومستحقات للدولة وفقا للاتفاق المشار إليه

ارتفاع الاحتياطي النقدي لليمن إلى 7 مليارات و698 مليون دولار

□ صنعاء / سبأ:

ارتفع الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية لليمن في نهاية فبراير ٢٠٠٧ إلى سبعة مليارات و٦٩٨ مليون دولار تغطي ١٤ شهراً من الواردات مقارنة بسبعة مليارات و٥٦٩ مليون دولار نهاية شهر يناير الماضي٢٠٠٧م.

وذكر تقرير البنك المركزي اليمني حول التطورات النقدية المصرفية إن العملة المصدرة انخفضت إلى ٣٧٧,٦ مليار ريال نهاية فبراير من العام الجاري بانخفاض قدره ٧,٩ مليارات ريال من شهر يناير في نفس العام.

وأضاف التقرير أن العرض النقدي ارتفع إلى تريليوناً و٣٧٨ مليار ريال في فبراير٢٠٠٧ مقارنه بـ تريليون و٣٤٤ مليار ريال في نهاية شهر يناير الماضي بنسبة ٢,٥٦٪.

وقال تقرير التطورات النقدية أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي ارتفعت في نهاية فبراير من العام الجاري الى تريليون و٧٠٧ مليار ريال مقارنة بـ تريليون و٦٩٠ ملياراً في نهاية الشهر الذي قبله من نفس العام وكانت هذه الأصول في نهاية فبراير ٢٠٠٦م تريليون و٣٤٣ مليار ريال .

وأوضح التقرير ارتفاع ميزانية البنك المركزي إلى تريليون و٥٧١ مليار ريال في نهاية فبراير من العام الجاري بارتفاع ٢١,٠ مليار ريال عن الشهر الذي يسبقه.فيما وصل مجموع ميزانية البنك في نهاية فبراير من العام الماضي ٢٠٠٦ الى تريليوناً ٢٩٤ مليار.

واظهر التقرير انخفاض إنتاج الصادرات الحكومية من النفط في نهاية فبراير٢٠٠٧ إلى (٦,٦٨) ملايين برميل مقارنة بـ ١١,٠٦ مليون برميل في نهاية يناير ٢٠٠٧ بانخفاض قدره ٣٩,٦٪ .

وانخفضت قيمة الصادرات إلى ٣٥٥,١٨ مليون دولار في يناير– فبراير٢٠٠٧ مرجعا السبب الى انخفاض معدل سعر برميل النفط الى ٥٣,١٨ دولار مقارنه ب ٦٠,٣٨ دولار للبرميل خلال يناير– فبراير ٢٠٠٦ . وبنسبة انخفاض ٤٦,٨٠٪ في القيمة بـ ٦٦٧,٦٣ مليون دولار معدل.

وبينً التقرير أن الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية ارتفعت في نهاية شهر فبراير ٢٠٠٧ إلى تريليون و٩٥ مليار ريال بمقدار ٣٩,٨ مليار ريال وبنسبة ٣,٧٧٪ ، في حين كان مجموع الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية ٨٠٠,٧ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠٠٦.

وانخفضت الأصول الخارجية للبنوك إلى ٢٧٢,٨ مليار ريال في نهاية شهر فبراير ٢٠٠٧ بانخفاض قدره ٧,٠ مليار ريال عن شهر يناير٢٠٠٧ فيما كانت هذه الأصول ١٧٨,٣ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠٠٦.

وأضاف تقرير البنك المركزي ان الاحتياطيات ارتفعت إلى ١٥٩,٥ مليار في نهاية شهر فبراير الماضي مقارنه بـ ١٥٢,٦ مليار ريال في شهر يناير الذي قبله كما ارتفعت شهادات الإيداع الى ١٣٦,٢ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠٠٧ مقارنة ب١١٢,٥ مليار ريال في الشهر السابق، فيما ارتفعت الودائع لدى البنوك بنسبة ٣,٩٪ من ٨٦٨,٢ مليار ريال في نهاية شهر يناير ٢٠٠٧ إلى ٩٠٢,١ مليار ريال في نهاية شهر فبراير ٢٠٠٧م.

بحث اتجاهات دعم السعودية وقطر لخطة التنمية

□ صنعاء / سبأ:

التقى الأخ عبد الكريم إسماعيل الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية – وزير التخطيط والتعاون الدولي أمس الاثنين الأخ يوسف البسام نائب العضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية .

جري خلال اللقاء استعراض أوجه علاقات التعاون القائمة بين اليمن والصندوق السعودي للتنمية وكذا القضايا المتصلة باتجاهات الدعم التنموي السعودي لإقامة وإنشاء مشاريع إنمائية حيوية في اليمن بموجب الرؤية المشتركة المتعلقة بسبل تكريس الدعم السعودي المعلن في مؤتمر لندن للمانحين لليمن والبالغ مليار دولار .

وأشاد الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بإسهامات الصندوق السعودي للتنمية في دعم الجهود الحكومية اليمنية الهادفة تطوير وتعزيز مقدرات التنمية في اليمن.

من جهة أخرى ناقش الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية خلال لقائه أمس الاثنين الأخ محمد المير مستشار وزير المالية بدولة قطر الشقيقة ، اتجاهات الدعم القطري المعلن في مؤتمر لندن للمانحين والبالغ "٥٠٠" مليون دولار المتعلق بدعم وتمويل إنشاء عدد من المشاريع الإنمائية الحيوية وبما يتواءم وأجندة الأولويات الإنمائية الحكومية خلال السنوات القادمة.

حضر اللقاءين المهندس عبدالله الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع .

فرص استثمارية في ذمار

□ ذمار / سام الغباري :

أعد مكتب الهيئة العامة للاستثمار في محافظتي ذمار والضالع دراسة إستراتيجية متأنية عن الفرص الاستثمارية المتاحة والناجمة في محافظة ذمار لطرحها أمام مؤتمر فرص الاستثمار المنعقد صباح امس الاول في العاصمة صنعاء بحضور وفود خليجية وعالمية استثمارية .

وحددت الإستراتيجية ، إمكانية إقامة حديقة ملاهي في منطقة هران شمال مدينة ذمار ، وإقامة منتجع سياحي في منطقة حمام علي لتوفر المناخ المناسب من حيث وفرة المياه الطبيعية والحارة وإمكانية إقامة قرى سياحية بالمحمية الطبيعية (عتمة) ، وإقامة مصنع للنشأ في مديرية جهران نظرا لوفرة المادة الخام فيها ، إضافة إلى مصانع عديدة للصلصة في مديرية جهران .

وأشار الأخ / خالد سيف المقدشي مدير عام مكتب الهيئة العامة للاستثمار في محافظتي ذمار والضالع في تصريح خاص لـ ١٤ أكتوبر إلى أن برنامج الفرص الاستثمارية أتاح العديد من البرامج الهادفة والمثمرة الممكن استغلالها من قبل المستثمرين الخليجين أو العرب .

ومن ضمنها إقامة مصانع للرخام والبلاط في مديرية الحداء إضافة إلى مصنع للاسمنت بمنطقة بني بخيت والتي تم تحديد الموقع فيها من قبل هيئة المعادن .

وأكد المقدشي أنه تم تحديد مناطق صناعية في المحافظة وعددها أربع مناطق هي منطقة الدرب غرب مدينة ذمار ، منطقة روما جنوب غرب مدينة ذمار ، ومنطقة رصابة في مديرية جهران .. معتبرا إلى أن رعاية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله لهذا المؤتمر يؤكد التوجيهات الجادة لتنفيذ برنامج فخامته الانتخابي وأن الحكومة الجديدة هي حكومة الاستثمار بامتياز .